



PROVISIONAL

A/40/PV.59
12 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد دى بينيني (اسبانيا)
شم : السيد أويوى (نائب الرئيس) (غابون)

- العدوان الاسرائيلي المسلّح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة
على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض
السلمية وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين [٢٩] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق
الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين

(أ) تقرير الامين العام (A/40/783)

(ب) مشروع قرار (A/40/L.9 و Corr.1)

السيد ميكوليتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان الهجوم الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية المخصصة للأغراض السلمية من أكثر الامثلة وحشية على الاعمال العسكرية التي ترتكب بلا استغزاز يبررها . ولا يؤدي مرور الوقت الى النسيان في مثل هذه الحالات . فكل عمل جديد من أعمال العدوان على الدول العربية والشعب الفلسطيني لمنعها من ممارسة ارادتها السيادية والسياسة العنيدة الرامية الى تحويل منطقة الشرق الاوسط بأسرها الى منطقة يسودها العداء ، تعيد الى الازمان الظروف المذهلة التي ارتكب فيها ذلك العمل .

والتقييمات السياسية لذلك العدوان الاسرائيلي من جانب مجلس الامن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأغلبية الحكومات دليل واضح على رفض مثل هذه السياسة القائمة على القوة والعدوان المسلح ، أما تأكيدات اسرائيل بأنها قامت بهذا الهجوم دفاعا عن النفس ، فليست مقبولة على الاطلاق .

وتصرفات اسرائيل لاتفضي بنا الى الاعتقاد بأنها مستعدة للعدول عن سياستها العنيدة القائمة على القوة والعدوان واحتلال الاراضي الاجنبية .

وقد أدان المؤتمر الوزاري الاخير لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا اسرائيل لرفضها المستمر محب تهديدها بتكرار العدوان المسلح على المنشآت المخصصة للاستخدامات السلمية متجاهلة بذلك نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وللأسف ، ان استخدام القوة والضغط مازال يعكر صفو الحياة الدولية بوجه عام ، وسياسة اسرائيل وملوكها يعطيان هذا بعدا خاصا . وليس القصد من هذه المناقشة ادانة اسرائيل فحسب بل والتعبير بوضوح عن عزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة على معارضة الانتهاك المارخ لمبادئ السيادة في العلاقات الدولية .

ان العدوان على المنشآت النووية العراقية كان ولا يزال متعارضا مع ميثاق الامم المتحدة والحق السيادي لكل دولة في التعجيل بتنميتها الاقتصادية والتكنولوجية . وقد لقيت الحقيقة الماثلة في أن الأنشطة النووية العراقية كانت تنفذ وفقا لاجراءات الامان الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها ، مصادقة واسعة النطاق .

فالعراق من الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ، وهو ملتزم بأحكامها . بينما اسرائيل لم توقع على تلك المعاهدة وهي تواصل تطوير منشآتها النووية واستخدامها دون أية رقابة دولية كانت .

وقد أدان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي العدوان الاسرائيلي ادانة قاطعة وناشد مجلس الامن وجميع البلدان والمنظمات والوكالات الدولية :

"اتخاذ التدابير الفعالة لمنع اسرائيل من التهديد أو تكرار مثل هذه الاعمال العدوانية التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر بصورة بالغة" . (A/38/132 ، الفقرة ١٠٩)

كما طالب المؤتمر بالقيام في وقت مبكر بدراسة واطرام اتفاقية دولية لحظر الاعتداءات العسكرية على المنشآت النووية .

ونحن نشارك في الرأي القائل بأن العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية يقوض الجهود الجماعية الرامية الى تحقيق نزع السلاح ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية . وما من شك لدينا في أن احدى نتائج هذا العمل الاسرائيلي

ستمثل في دورة جديدة من سباق التسلح وتعميق الخلافات وتقوية الشكوك المتبادلة في منطقة الشرق الاوسط بكاملها ، وهي المنطقة التي لا تزال تشكل أخطر بؤر التآزم في العالم .

ان يوغوسلافيا ترفض أى شكل من أشكال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول واستخدام القوة في العلاقات الدولية أيا كان مصدره أو ذريعته . وقد صارت يوغوسلافيا ، إثر وقوع ذلك العدوان على المنشآت النووية العراقية بإدانته اذانة قاطعة ، وأيدت مطالب العراق العادلة .

ينبغي لاسرائيل أن تكف عن ايمانها في جدوى استخدام القوة الفاشمة . ويتعين عليها أن تمتثل للأحكام والقرارات ذات الملة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . اذ أنه لا يمكن ضمان الحرية والاستقلال عن طريق المسامح بحقوق الآخرين . وينبغي أن تحل الاعمال الملموسة محل عبارات الاعراب عن حسن النوايا . وينبغي وضع حد لرغبة اسرائيل في السيطرة وفرض ارادتها على الآخرين .

ولا يمكن بناء الثقة ، التي تعد شرطا أساسيا في المفاوضات بشأن السلم والاستقرار في الشرق الاوسط ، على سياسة العدوان والاحتلال والضم . ولا يمكن اقرار السلم والتعاون في المنطقة إلا على أساس حل شامل وعادل ودائم يشمل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته وإنسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة ضمانات للأمن المتكافئ لمصالح جميع شعوب وبلدان المنطقة .

السيد راما كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

مناصب عديدة سابقة ، درست الجمعية العامة الحالة المتفجرة في غرب آسيا بسبب أعمال اسرائيل العدوانية وسياساتها التوسعية . فاسرائيل تواصل احتلال الاراضي العربية المحتلة بطريقة غير مشروعة وبالقوة وتواصل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الاساسي الثابت في وطنه ، متجاهلة مطالب المجتمع الدولي المتكررة ومنتهكة القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول . وحتى هذه اللحظة ، لا تزال اسرائيل

تتحدى ارادة المجتمع الدولي التي ترمي الى ايجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الاوسط .

وقد كان العدوان الاسرائيلي المسلح على المفاعل الذري العراقي بالقرب من بغداد في حزيران/يونيه ١٩٨١ حدثا صارخا في القائمة الطويلة لسياسة اسرائيل العدوانية الرامية الى تخويف جيرانها العرب عن طريق التهديد باستخدام القوة على نطاق واسع أو استخدامها . وفور ارتكاب اسرائيل ذلك العمل مباشرة ، أدانته حكومة الهند ادانة قاطعة ، وأعربنا عن تضامننا مع حكومة وشعب العراق ، ذلك البلد غير المنحاز الذي تقيم معه الهند علاقات ودية وطيدة . وقد رأى العالم أن عمل اسرائيل يشكل تهديدا جديدا للسلم والامن الدوليين ، وشكلا جديدا من أشكال الارهاب الدولي على مستوى الدولة ، وادانته مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من عوامم العالم .

في هذا العالم الذي يتسم بندرة الموارد ، يظل حق الدول ذات السيادة في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية لخدمة برامجها الانمائية ، حقا معترفا به على نطاق واسع . والمنشآت النووية العراقية التي دمرت ظلما كانت جزءا من مسعى العراق لتطوير الطاقة النووية واستخدامها في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية . وكان العراق قد أعلن منذ البداية أن برنامجه النووي مخصص لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ولا ينبغي المساس بحق الدول ذات السيادة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية عن طريق ممارسات أو سياسات تمييزية ، ومن باب أولى عن طريق أعمال العدوان التي من قبيل العمل الذي ارتكبه اسرائيل .

وفي رأينا ، يتعين على الجمعية العامة أن تدين اسرائيل مرة اخدى على هذا العمل العدوانى الذي ارتكبه عمدا . وينبغي لها أن تتيقن من أن اسرائيل لن تبني ترسانة نووية يمكن أن تعرّض للخطر منطقة غرب آسيا بأكملها . وينبغي أن يطلب من اسرائيل أن تعلن أنها لن تلجأ الى مثل هذه الاعمال في المستقبل وأن تتعهد بذلك .

وأود أن أشير إلى أن إسرائيل صافتت تتماهى في انتهاج أسلوب المفامرة وتمتدى على الشعوب والبلدان مسببة خسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح البشرية ، وقد بلغ ذلك ذروته في عدوانها الأخير على تونس متجاهلة بذلك إجماع الرأي العام الدولي ضد سياسة المملكة التوسعية بالانتهاك لكل مبادئ السلوك المتحضر . فإسرائيل تعتقد أن بإمكانها أن تظل بمنجاة من العقاب . وأود أن أقول إنها لن تتمكن من ذلك وإن حلم الشعب الفلسطيني في إقامة دولته سوف يتحقق عما قريب .

وسوف يصوت وفدى لصالح مشروع القرار A/40/L.9 لأنه يعبر بوضوح عن أدانة المجتمع الدولي للعمل العدواني الصارخ الذي ارتكبه إسرائيل ضد العراق فسي ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ . أود أيضا أن أبرز أن تأييدنا لمشروع القرار لا يؤثر على آرائنا ولا موقفنا المعروف فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار والضمانات المذكورة في القرار وفي عنوان بند جدول الأعمال ذاته . فتصويتنا لصالح مشروع القرار يقوم على أساس الفهم بأنه ما من شيء في هذا القرار سوف يفسر أو يستخدم بأي حال من الأحوال لتعزيز معاهدة عدم الانتشار أو نظام الضمانات المرتبط بها ، وهو لا يمس أيضا موقفنا الذي كررناه كثيرا في مؤتمر نزع السلاح في سياق المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية والموضوعات المرتبطة بذلك .

السيد المصباح (البحرين) : نناقش اليوم مجدداً أمر العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية الذي وقع في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

إن هذا العدوان يعتبر انتهاكاً صارخاً للميثاق وقد أذانه المجتمع الدولي قاطبة بسبب أنه قد عرّض سلامة واستقلال وسيادة العراق للخطر .

وقد أصدر مجلس الأمن قراره ٤٨٧ (١٩٨١) بالاجماع ، وكان من المأمول ان يكون حافزاً لسائر الدول لتأييده وتأييد غيره من قرارات وخاصة تلك التي تصدر بالاجماع وذلك انطلاقاً من الالتزامات التعاهدية التي يفرضها الميثاق على الدول الاعضاء لتقديم الدعم المناسب وتتخذ الاجراءات اللازمة دون ضعف أو تخاذل . وإن مضي خمس سنوات على هذا العدوان واستمرار النقاش حول هذا البند في الجمعية العامة لن يقلل من أهميته وسيظل مدرجاً على جدول أعمالنا طالما ظلت اسرائيل على موقفها من عدم الامتثال للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن .

إن هذا العدوان هو في حقيقة الامر ضد المبادئ الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وإن اسرائيل في حينه قد شجبت قرار مجلس الأمن السالف الذكر ورفضت الامتثال لجميع احكامه ، وأن التهديد الاسرائيلي لا يزال قائماً بتكرار الهجوم المسلح ليس على منشآت العراق النووية المكربة للأغراض السلمية فحسب بل وعلى البلدان المجاورة والتي تتطلع الى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير المجالات التنموية والاقتصادية فيها . إن اسرائيل لم تسحب تهديدها بمهاجمة وتدمير المنشآت النووية العراقية وغيرها من منشآت نووية أخرى في المنطقة بل أهملت القرارات الدولية العديدة التي اتخذت في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآخرها القرار ٤٢٥ المتخذ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ والذي طالبها صراحة بسحب تهديدها بتدمير المرافق النووية في العراق وغيرها من الدول النامية التي تسعى حتماً الى تعزيز مصادرها الاقتصادية القومية اعتماداً على احراز المزيد من التقدم العلمي المنشود .

ولابد أن نشير هنا الى أن الدراسة القيمة التي أعدها فريق الخبراء المكلف من الامم المتحدة والتي تضمنتها الوثيقة A/38/337 قد أكدت أن المنشآت النووية القريبة من بغداد كانت جزءا من جهود العراق الدائبة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متقدمة من أجل رفاه وتقدم الشعب العراقي .

إن اسرائيل لم تلتزم أبدا بمعاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية . بينما العراق الذي وقع معاهدة عدم الانتشار ، قد وضع أنشطته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

في السنوات الماضية ، ناشدنا الجمعية العامة ، واننا الآن نناشدها من جديد ، بأن تدين اسرائيل لهذا العدوان وان تطالبها بعدم ارتكاب أعمال عدوانية مماثلة . وأنه لا يكفي أن يصدر مجلس الأمن القرارات حتى ولو كانت بالإجماع بل لابد من اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع تكرار مثل هذا الهجوم . ولهذه المسألة آثار أوسع نطاقا تتعلق بالامم المتحدة ككل وتتحدى إرادة المجتمع الدولي والقوانين والأعراف الدولية .

وإن الشلل الذي تعانيه الإرادة السياسية للأسرة الدولية الى جانب التأييد والمساندة غير المحدودين من بعض الدول الكبرى ، قد ساعدا حتما اسرائيل على القيام باعتداءاتها المتكررة على الدول العربية . واسرائيل تمارس هذه الاعتداءات بحجة انها دفاع عن النفس ، ونحن نتساءل ما هي نهاية الحدود التي يحق لاسرائيل ان تذهب اليها دفاعا عن النفس . انه منطق نازي وارهاب منظم تمارسه دولة عضو في هذه المنظمة الدولية وتتضاءل أمامه سيادة الدول وسلامتها الاقليمية . وإن احترام سيادة ووحدة أراضي الدول مبدأ أساسي في الميثاق .

وبالامم القريب ، وفي أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، ارتكبت اسرائيل عدوانا اجراميا جديدا ضد الشقيقة تونس وانتهكت سلامة وسيادة أراضيها وعرضت أمنها واستقرارها للخطر .

وقد ذكرت اسرائيل ان غارثها كانت ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا ، من بغداد الى تونس ، مرورا بسوريا والاردن ولبنان . ولا ندري أين ستكون الضربة القادمة ، كل هذا من منطلق الدفاع عن النفس . انه في الواقع منطق الغطرسة واستعراض القوة ، وهذا يناقض بطبيعة الحال مفهوم العالم أجمع للقانون الدولي ، ونحن بدورنا نرفض الادعاء بأن العدوان الاسرائيلي جزء من مكافحة الارهاب كما تدعي اسرائيل ، بل هو في حقيقة الامر انتهاك صافر لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وفقا للميثاق ، ومنها عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

وإن الادانة والشجب ، كما أظهرت التجربة المبررة هنا ، لن تجدى نفعا مع اسرائيل . لذلك لابد من التعويض نتيجة الاضرار المادية التي أصابت العراق ، وفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وطالما انتفت مثل هذه العقوبات فليس هناك ما يمنع من أن تقوم اسرائيل في المستقبل بهجوم مماثل ضد البلدان العربية وشعوبها وبغض النظر عما اذا كانت في حالة حرب معها أم لا ، فقد اعتدت على العراق وتونس وهما ليسا طرفا في الحرب . وان هذه الاعمال العدوانية ستؤدي حتما الى دفع المنطقة الى المزيد من العنف وازاقة الدماء ، وان السلام الاسرائيلي القائم على العدوان والتوسع لن يتحقق أبدا . وإن مشروع القرار A/40/L.9 والمطروح أمام الجمعية العامة الآن يؤكد ما تطرقت اليه من آمال ومطالب بل ومخاوف .

ونحن نحتفل اليوم بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ، نتطلع الى أن تستعيد هذه المنظمة هيبتها وممداقيتها ، وان تعيد ثقة العالم فيها وهذا لن يتأتى إلا بقدرتها على مجابهة التحديات الصعبة بما فيها حفظ السلام والامن الدوليين وسيادة القانون والشرعية الدولية وتكريس الارادة الجماعية للأسرة الدولية .

السيد الشعالي (الامارات العربية لمتحدة) : السيد الرئيسي ، ان مناقشة بند العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية في أعقاب الاعتداء الاسرائيلي الاخير على تونس يضفي مدلولاً جديداً عليه ، ولهذا يكسبه أهمية خاصة . وتتمثل تلك الأهمية في أن ارتكاب ذلك العدوان يمثل ، بل ويؤكد ، منهجية العنف واستعمال القوة العسكرية التي لا تحيد عنها اسرائيل في تعاملها مع الدول العربية . كما تؤكد تلك الدلالة أيضاً القناعة بأن اسرائيل لن ترتدع عن العدوان مرة أخرى على العراق أو أية دولة عربية أخرى في حالة امتلاكها لمنشآت نووية تستخدم للأغراض السلمية .

لقد كان العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية في شهر حزيران/يونيه ١٩٨١ ، مثالا واضحا على مدى امتهان اسرائيل للشرعية الدولية بمسورة عامة وللنظام الدولي القائم لمنع انتشار التسلح النووي بمسورة خاصة . فلقد أقيم هذا النظام ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة النووية الذي يقتضي قيام خبراء مختصين بالتفتيش بمسورة منتظمة ومتواصلة على المنشآت النووية في الدول الاطراف في الاتفاقية المنشئة لهذه الوكالة .

ولقد التزم العراق الشقيق بموجب تصديقه على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية بعدم انتاج تلك الاسلحة أو تملكها ، كما التزم أيضا بنظام التفتيش الذي تقوم به تلك الوكالة . ولقد اثبتت التقارير المتوالية التي أصدرها خبراء الوكالة اثر تفتيشهم المتواصل على المفاعل العراقي ، بما في ذلك التقرير الصادر في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١ ، عدم وجود أي دليل أو مؤشر على قيام العراق بانتاج أي سلاح نووي . كما أكدت تلك النتائج من قبل المدير العام للوكالة حينذاك وكذلك من قبل الخبراء الفرنسيين الذين كانوا يعملون في المفاعل العراقي .

ورغم تلك الشهادات والنتائج في مجملها ومفرداتها ، فقد قامت اسرائيل بعدوانها الفادر ادعاء منها ، وبدون أي دليل أو اثبات ، بأن العراق يعمل على انتاج اسلحة نووية . وبهذا أعطت لنفسها صفة المدعي والقاضي والمنفذ . كما أنها ،

بتلك الصفة وبارتكابها للعدوان ، أرست سابقة خطيرة بالتشكيك في النظام الدولي للتفتيش ووضعه موضع التساؤل بالإضافة الى انه يمثل تحديا لهذا النظام بل ومعيا الى ابطاله والاستغناء عنه .

لقد بررت اسرائيل حينذاك عدوانها باللجوء الى حق الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق أصوة بما فعلته في العدوان على تونس . ولقد سبق لوفدي فسي مرات متعددة ، كان آخرها عند مناقشة مجلس الأمن للعدوان على أنغولا خلال شهر ايلول سبتمبر من هذا العام ، ان فند بحجج وامانيد قانونية عدم صحة هذا التبرير وبطلانه ، ولا نريد أن نكرر هنا مرة ثانية ايراد تلك الحجج . وفي حالات العدوان الثلاث التي ذكرتها ، رفض مجلس الأمن ، بمورة منفردة وجماعية ، تبرير المعتدي باللجوء الى ذلك الحق . كما أعلن العديد من الدول ، بما في ذلك المشايعة منها لاسرائيل والمؤيدة لها ولحكومة جنوب افريقيا ، عن طريق بيانات صادرة عن حكوماتها ، رفضها لذلك الادعاء وبالتالي حجبها للعدوان .

في ضوء سابقة العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وما سبقه ولحقه من اعتداءات أخرى على الدول العربية ، فإنه يحق لنا التساؤل عن وجود أية ضمانات دولية رادعة تمنع اسرائيل من العدوان مرة أخرى على أية دولة عربية تقوم بامتلاك مفاعل نووي لاستخدامه للأغراض السلمية . ان ايجاد مثل هذه الضمانات واجب ، خاصة في ضوء تصريحات مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل السابق ، بأن اسرائيل متعملة على تدمير أي مفاعل ذري جديد تقوم العراق أو غيرها من الدول العربية بانشائه على أرضها . بل ان توجب هذه الضمانات تقتضيه ضرورات استتباب السلم والأمن الدوليين ، اذ يخشى أن تحتذي دول أخرى بسابقة اسرائيل ، وفي هذا عودة الى شريعة الغاب وانتهاك للنظام الدولي القائم .

بناء على ما تقدم فإن وفدي يدعو الجمعية العامة الى عدم الاكتفاء بإدانة اسرائيل على عدوانها ، وانما بإيجاد الضمانات الكافية والروادع المانعة دون تكرار ذلك العدوان مستقبلا .

السيد كوفاتشيتش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

للمرة الخامسة حتى الآن ، تتناول الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام مسألة الهجوم الذي شنته اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٨١ على المنشآت النووية لدولة ذات سيادة ، وهي منشآت خضعت لتستخدم في الأغراض السلمية وحدها تماشيا مع المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . ومن ثم ، تكون اسرائيل قد قامت بعمل يتعارض بصورة خطيرة مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ، وهو ما لا عذر له .

اننا نرفض رفضا قاطعا نظرية اسرائيل فيما يتعلق بما تسميه الدفاع الوقائي . ان ميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على مفهوم حق الدفاع عن النفس . ولا يمكن أن يستخدم حق الدفاع عن النفس الجماعي أو الفردي بالمطابقة لميثاق الأمم المتحدة إلا اذا كان إعماله في حالة تعرض دولة عضو من أعضاء الأمم المتحدة للهجوم باستخدام القوة العسكرية . واسرائيل لم يقع عليها أي هجوم ، بل ولم تتعرض لأي تهديد . فما التهديد الذي كانت تشكله منشآت نووية صممت لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والعلمي والتقني والانمائي ؟ إن إقامة هذه المنشآت حق سيادي لكل دولة ويتمشى تماما مع معاهدة منع الانتشار ، والعراق طرف فيها .

وعلى النقيض من ذلك ، رفضت اسرائيل باستمرار ، بالرغم من النداءات المتكررة ، ان تنضم الى معاهدة منع الانتشار أو الى اتفاقات الضمانات . وهناك العديد من التقارير التي تشير الى أن اسرائيل ما برحت تحاول تطوير صلاحها النووي الخاص بها . وعندما ارتكبت اسرائيل ذلك العمل العدواني ، برهنت على تجاهلها لكل النظام الدولي المتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومنع انتشار الأسلحة النووية .

رفضت تشيكوسلوفاكيا دائماً ، تبعاً للتوجه العلمي لسياستها الخارجية سياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . وإثر الهجوم الإرهابي الذي شنته إسرائيل على مركز البحوث النووية العراقي ، أعربت تشيكوسلوفاكيا عن معارضتها المنهجية على المبدأ لهذا العمل في بيان أصدرته وزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية ، وفي كلمة ألقاها ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن . ف نحن نمتكف التدمير المتعمد للمنشآت النووية ، حتى وإن كان ذلك باستخدام أسلحة تقليدية ، في مرتبة الهجوم بأسلحة نووية ، وبالتالي نعتبره جريمة خطيرة للغاية ضد الإنسانية . ونحن نؤيد مطالبة العراق المشروعة بأن تقدم إسرائيل التعميم عن الخسائر التي تسبب فيها هجومها . ونطالب أيضاً بكل تصميم أن تقدم إسرائيل ضمانات ملائمة بأنها لن تعود ثانية أبداً لمهاجمة المنشآت النووية ، وأنها ستحترم حق الدول في التنمية العلمية والتكنولوجية .

ولدى مناقشة آثار الهجوم الشبيه بأعمال العصابات على المركز النووي العراقي ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن ذلك العمل جزء من عدوان إسرائيلي أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط . فالهجوم الذي لا مثيل له على منشآت نووية سلمية كان له غرض واضح هو إرهاب الدول العربية وجعلها تعطل عن مواصلة كفاحها العنيد ضد توسع إسرائيل وعدوانها . وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ، أصبحت هذه المسألة أحد أصعب المواضيع السياسية لأن بعض الدول كانت تعارض إدانة إسرائيل الادانة التي استحققتها بحجة أن الوضع تغير منذ وقع الهجوم على المفاعل العراقي .

والوضع الحالي يبين أن معارضة الدول والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد إسرائيل لم يكن لها أثر كاف . فإسرائيل مازالت تمارس إرهاب الدولة . وهي إذ شنت هجومها الأخير على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، أثبتت أنها لم تعطل عن هذه السياسات ، والمسؤولية عن ذلك تقع لا على عاتق إسرائيل وحدها بل وعلى عاتق كل من يدعم أعمالها ويحاول إيجاد المبررات لها .

وتبرير مثل هذه السياسة في الأمم المتحدة لا يؤدي له إلا تقويض هيبة هذه المنظمة العالمية وسلطتها وقدرتها على العمل . في حين يظل واجب كل أعضائها احترام كل القواعد المترتبة على عضويتهم في الأمم المتحدة وهو ما ينطبق على إسرائيل أيضا . إن تشيكوسلوفاكيا تشارك الاغلبية الساحقة من دول العالم رغبتها في إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . وسوف تتبين إسرائيل أن ما من عدوان يسمح لها بغرض سلام إسرائيلي على البلدان العربية ، وأن الطريقة الوحيدة لإنهاء النزاع الطويل في الشرق الأوسط تتمثل في إجراء مفاوضات بين الدول المعنية . ولذلك ، تؤيد تشيكوسلوفاكيا اقتراح عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط تحضره جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، تحت إشراف الأمم المتحدة .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : ان الطاقة النووية ، كما يعلم الجميع ، مصدر واعد للطاقة يفي بالاحتياجات المتزايدة للبشرية . وهناك بلدان عديدة تستفيد الآن بالفعل من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهناك امكانيات أفضل في هذا المجال يمكن الاستفادة منها في المستقبل .

ولكل بلد بالطبع الحق الثابت في تطور أبحاثه من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وانتاج الطاقة الكهربائية والحرارية ، وغير ذلك من الأغراض السلمية . لهذا السبب ، تعتبر أية محاولة ، وبخاصة أي عمل متعمد يرتكب لتدمير مفاعلات نووية أمرا غير مقبول من كل الأوجه ، بغض النظر عن الذرائع التي تستخدم لتبرير مثل هذه الأعمال الوحشية .

لقد شهدت البشرية الهجوم الجوي الخاطف الذي شنته القوات الجوية الإسرائيلية على مركز البحوث النووية العراقي في منطقة بغداد ، وشجب المجتمع الدولي هذا العمل باعتباره عملا متعمدا من أعمال العدوان يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، وهو عمل لا سابق له بالنظر الى آشاره الوخيمة .

(السيد شلوك ، جمهورية
بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية)

فالهجوم على المرفق النووي العراقي الذي ظل خاضعا ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكان موجودا في اراضي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، شكّل تحديا من جانب اسرائيل التي تبدي عدم احترامها لا لمعاهدة عدم الانتشار فحسب ، بل ولدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمهام التي تضطلع بها ولنظام الضمانات الدولية برمته .

وذلك عمل يخطوي على تهديد لا يقتصر على سيادة الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحدها ، بل وينطوي أيضا على تهديد للسلم والامن الدوليين بصورة عامة . والاعمال التي من هذا القبيل تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة نساء وروحا ، ومع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، ومع اعلان وبرنامج العمل لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وانه لمن الضروري مناقشة هذا البند المدرج على جدول اعمال الجمعية العامة ، لان اسرائيل تتجاهل قرارات مجلس الامن والجمعية العامة الموجهة لها ، وتصر بصورة فاضحة على التهديد بتكرار اعمال القرصنة هذه في المستقبل . وعلى سبيل المثال اعلن وزير التجارة والصناعة في اسرائيل السيد شارون ، في مؤتمر صحفي في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ بمدينة حيفا ، أن من حق اسرائيل ضرب أي مفاعل نووي ينشأ في العراق ويهدد أمن اسرائيل . وأنا اشير الى الوثيقة A/40/283 ، المرفق .

ولا يمكن للجمعية العامة أن تتخذ موقفا ملبها إزاء نوايا عدوانية خطيرة للغاية كتلك التي أفصح عنها الوزير الاسرائيلي بمفاعة .

ويخشى الهجوم الجوي الأخير الذي وقع على تونس أن اسرائيل لم تعمل عن اعمال العدوان الاجرامية التي ترتكبها الدول العربية ، وموقف اسرائيل هذا ، الذي مازال يلقى التأييد الشامل من حليفها الاستراتيجي فيما وراء البحار ، يعتبر تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ويزيد من خطورة الوضع في الشرق الاوسط ، ويعطل وضع حد للآزمة التي تعاني منها بلدان المنطقة وشعوبها .

كما أن التهديد الاسرائيلي يجعل من الضروري مواصلة بحث واعتماد تدابير قانونية فعالة على الصعيد الدولي لضمان عدم تكرار الاعتداءات المسلحة على المنشآت النووية ، وعدم السماح بالتهديد بشن مثل هذه الهجمات مرة أخرى . وهذا أمر بالغ الأهمية لتعزيز التطوير الأمن للطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية

ويود وفد بيلوروسيا - شأن غيره من الوفود التي اشتركت في هذه المناقشة - أن تتخذ الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر التدابير فعالية بمقتضى الميثاق لكبح جماح المعتدين ووضع حد لتهديداتهم بشن هجمات على المفاعلات النووية لبلدان أخرى .

وضمن عدم السماح بتكرار أعمال القرصنة هذه مرة أخرى .

السيد حمرا (السودان) : لقد دأب السودان على المشاركة في النقاش

حول موضوع العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي ، وذلك لاهتمامنا بهذه المسألة ؛ وحرصنا على وضع ضمانات دولية كافية ومقنعة ، تحاشيا لعدم تكرارها ، مع فرض العقوبات اللازمة على من يُقَدِّم على ارتكاب عدوان مماثل . لقد وقع العراق فريسة لهذا العدوان من قبل الكيان الصهيوني ، دون مبررات مقنعة وعلى الرغم من خضوع المنشآت النووية العراقية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمام العراق الى معاهدة عدم الانتشار النووي . وينبغي للأسرة الدولية أن تتضمن في دراسة هذه المسألة لما تشكله من خطر على السلم والأمن الدوليين ، درءا للآثار الضارة المترتبة عليها قوميا واقليميا ودوليا ، خاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار أن مسرح الحادث كان منطقة الشرق الاوسط التي عاثت فيها اسرائيل عدوانا وفسادا باستمرار بانتهاك السيادة واحتلال الاراضي وطرد الاهالي من ديارهم ، متحدية بذلك الاعراف والقوانين الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد أطلع وفد بلادى باهتمام بالغ على تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع . ونود أن نسجل الملاحظات التالية في ضوء الرد الذي بعثت به حكومة الكيان الصهيوني على مذكرة الأمين العام حول الاجراءات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامة ١٤/٢٩ :

اولا ، إن الرد الاسرائيلي جاء مبهما ومعمما ولا يجيب على السؤال مباشرة ، بل يشير الى بيان أصدره المدير العام للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية يذكر فيه بتصريح كان قد أدلى به عام ١٩٨٤ يقول بعدم تعرض المرافق النووية المكرمة للأغراض السلمية للهجمات العسكرية وينقل فيه احترام اسرائيل للأملوب الذي تستخدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات الوقائية . ونجد أن هناك تناقضا واضحا بين مضمون هذا الإعلان وتصريحات الحكومة الاسرائيلية المتتالية بالتهديد بالعدوان على المفاعل الذري العراقي . ونشير في هذا الصدد الى تصريح أحد الوزراء الاسرائيليين في آذار/مارس من العام الحالي بتجديد النوايا للقيام بهجوم مماثل .

ثانيا ، اذا كانت اسرائيل تحترم املوب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لماذا لم تكتف بالضمانات التي سبق أن أعطتها الوكالة الدولية حول طبيعة المفاعل الذري العراقي قبل قيامها بذلك الهجوم ، ثم لماذا لا تخضع اسرائيل لمفاعلها الذري لضمانات الوكالة الدولية ؟ الا يكشف هذا نوايا اسرائيل حول تنمية قدراتها النووية للأغراض غير سلمية ، إن لم تكن قد فعلت ذلك قبل وقت طويل ؟ ويبدو أن اسرائيل تريد أن تعطي نفسها الحق في التقدير الاخير لتفطلع بدور الشرطي الدولي في التصدي للحالات التي ، حسب تقديرها ، ليست مخصصة للأغراض السلمية .

ثالثا ، إن اسرائيل ما انفكت تمارس العدوان في المنطقة ، غير عابئة لاعتراض وادانة المجتمع الدولي . فعدوانها الاخير على تونس مازال ماثلا في الالذهان وموضعا بذلك مخططاتها وسياساتها العدوانية والتوسعية . كما أنها ظلت تتحدث عن ضرورة الحدود الامنة كذريعة تتمسك بها لمزيد من العدوان واغتصاب الاراضي العربية .

إننا نطالب المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة ومجلس الامن باتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذا الامر بغرض اجبار اسرائيل على الامتنثال لنص القرار ٤٨٧ (١٩٨١) وتكثيف الضغوط عليها لكي تنضم الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، واخضاع منشأتها النووية للرقابة الدولية ، تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك كشرط أساسي تلتزم به اسرائيل أمام المجتمع الدولي مع تقديم تعهد واضح بعدم

تكرار العدوان على المفاعل العراقي . كما نؤيد حق العراق في المطالبة بتمويشات عن
الخسائر التي نجمت عن الهجوم الاسرائيلي .
ختاما ، سيدى الرئيس ، يود وفد السودان ان ينقل تاييده الكامل لمشروع
القرار المقدم حول هذا البند ، معبرا عن امله في اجازته وتنفيذ النصوص الواردة في
فقرات منطوقة .

السيد الفتح (الجمهورية العربية السورية) : قامت الجمعية العامة

في دورتها التاسعة والثلاثين الماضية مرة أخرى بإدانة إسرائيل لرفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ، كما طالبت إسرائيل بأن تحجب تهديداتها بمهاجمة وتدمير منشآت نووية في العراق وفي بلدان أخرى ، وطالبت الجمعية العامة أيضا مجلس الأمن النظر في اتخاذ التدابير الضرورية لمنع إسرائيل من تكرار مثل هذه الهجمات على المنشآت النووية معتبرة في نفس الوقت عن قلقها لعدم تنفيذ إسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع . وبعد مرور سنة على هذا القرار وخمس سنوات على وقف الجوى ، نجد عدوانية إسرائيل تتصاعد وتحديها للأمم المتحدة يتطلب ، فلم تقم إسرائيل بأي عمل من شأنه الدلالة صراحة أو ضمنا بأنها لن تكرر عدوانها ، بل وصرح أحد الناطقين باسم حكومة إسرائيل مؤخرا ، وهو مجرم الحرب شارون ، مرتكب مجزرتي صبرا وشاتيلا وغيرهما من مجازر ، ومخطط إبادة لبنان ، صرح بقوله يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ :

"إن لإسرائيل الحق في ضرب أي مفاعل نووي يقيم في العراق ويشكل خطرا

على أمن إسرائيل" .

وبدلا من أن يصدر عنها تعهد واضح ومطلق بعدم وقف المنشآت النووية السلمية لاي دولة والموضوعة تحت ضمانات وكالة الطاقة الذرية ، أطلقت إسرائيل لنفسها حرية تحديد الاهداف التي ستصفها متحديا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من جديد ومستهدفة بمعاملة منع انتشار الأسلحة النووية ومبادئ القانون الدولي .

إن المسألة المطروحة أمامنا لا تهدد مشاريع العراق فحسب ، إنما تهدد النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية ، كما تهدد السلم والأمن الدوليين . وتهدد أيضا حق الدول في اختيار الطرق والوسائل التي تراها مناسبة لتطوير مشاريعها الاقتصادية والتقنية والاجتماعية . فالجمعية العامة تبحث إذن كيفية الحفاظ على النظام الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار هذه الأسلحة . وهذا

يعني أن على الجمعية العامة أن تنظر بكل جدية في هذا البند المتشعب ، حيث أنه يشمل الماضي والحاضر والمستقبل .

فإسرائيل ، إنطلاقاً من سياستها التوسعية وامتهانها للأرهاب والحروب ، قد برهنت دوماً خلال أعمالها العدوانية ، عن تصميمها على قصف وتدمير كل ما يمكن بنظرها أن يمسد العرب على تحقيق تقدمهم الاقتصادي والتقني والاجتماعي . وتبرر إسرائيل أعمالها هذه بأنها أعمال دفاع عن النفس . فلقد دمرت وأزالت من الوجود المنشآت والمرافق العربية في فلسطين المحتلة ، واغتصبت الأرض بمرافقها العامة وحولت المياه كما تشاء ، وضمت الأراضي ، وبنت المستعمرات ، وشردت مئات الآلاف باسم أمن إسرائيل وطمانينة مستوطناتها المتوردين من كل بقاع العالم وشتت الحروب المتتالية ضد البلدان العربية المحيطة بها باسم هذا الأمن ، وخربت أكثر من ثلث لبنان بمصاصاتها بيروت ، وقتلت وجرحت ما لا يقل عن ثلاثين ألف نسمة باسم هذا الأمن ، واركتبت المذابح باسم أمنها ، كما تحدث المجتمع الدولي وانتهكت مبادئ القانون الدولي وكل القيم المتحضرة أيضاً باسم الأمن . وقد جاء عدوانها الأخير على مدينة تونس التي انتهكت خلاله سيادة دولة عربية ، مزهقة بهجومها أرواح عشرات الضحايا الأبرياء ودمرت العديد من المنشآت . وكل ذلك بحجة أمن إسرائيل .

ما كان بمقدور إسرائيل أن تقف وتدمر وتقتل لولا حماية ومباركة الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي مدت وتمد إسرائيل بكل أنواع الدعم وبشكل لا محدود . وتصرح الولايات المتحدة علناً بأن قدرات إسرائيل العدوانية يجب أن تكون أكبر نوعاً وكماً وأقوى من قدرات العرب الدفاعية مجتمعة . وعلى سبيل المثال ، نذكر بأنه في عام ١٩٨١ أصرعت الإدارة الأمريكية لتبرير قصف المفاعل الطمي "أوزيراك" ، فقد جاء في مذكرات وزير الخارجية الأمريكي حينذاك وهو السيد هينغ التالي :

(تُكلم بالانكليزية)

"وكان رأيي الذي أبديته أنه بينما ينبغي اتخاذ إجراء ما يظهر عدم موافقة أمريكا ، فإن مصالحنا الاستراتيجية لن تُخدم عن طريق سياسات تهين

اسرائيل وتغفها . كما ان التعاطف الطبيعي والعميق للرئيس مع اسرائيل وتفهمه انها تعتمد على الصداقة الامريكية لعب دوره ايضا . وفي نهاية الامر ، قرر الرئيس تأخير شحن أربع طائرات من طراز F-16 (وهو الطراز الذي استخدم في الإغارة) الى اسرائيل .

(وامل كلمته بالعربية)

وكلنا يذكر بأن عدم تسليم الطائرات الأربع F-16 كان لمدة اسبوع أو اسبوعين . ولم يتوقف الامر عند ذلك ، فلقد نقلت اذاعة اسرائيل يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ بأن الرئيس ريفان أعلن في واشنطن :

"إن اسرائيل كان لديها ما يبرر قلقها بشأن المفاعل النووي العراقي الذي دمرته طائراتها . وقال إن اسرائيل لابد انها اعتقدت حقيقة هجومها على المفاعل العراقي كان عملا دفاعيا . وأضاف الرئيس قائلا في البيان الذي أدلى به في أول مؤتمر صحفي عقده عقب محاولة اغتياله في شهر آذار/مارس الماضي أي سنة ١٩٨١ ان المرء ينبغي أن يعترف أن اسرائيل لها الحق فيما ساورها من قلق نظرا لسجل العراق" .

وليس من المستغرب أيضا أن تعود الولايات المتحدة فتبرر العدوان الجوي الأخير على تونس على أساس أنه دفاع عن أمن اسرائيل . فبيان الناطق الرسمي باسم البيت الابيض السيد لاري ميكي بتاريخ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ يذكرنا برودود الفصل الامريكية السابقة عندما قال عن قصف تونس :

"بأنه عمل انتقامي ضد عمل ارهابي ، وأنه يشكل ردا شرعيا وتعبيرا

عن الدفاع عن النفس" .

إن هذه التبريرات قد كشفت للعالم بأسره ، وللشعب العربي بالذات أنه لا فائدة ترجى من اقناع الولايات المتحدة بانتهاج سياسة مستقلة أو موضوعية تجاه القضايا العربية . بل ، على العكس ، زادت في قناعتنا بأن التحالف الاستراتيجي بين

واشنطن وتل أبيب موجّه ضد الشعب العربي ويهدد السلامة الإقليمية للدول العربية وينتهك سيادتها .

وقد تدعي اسرائيل ، الآن بانها لن تقوم بالهجوم أو التهديد بالهجوم على أية مرافق نووية . إلا أنه اضحى معروفا لدى الجميع أن اسرائيل التي لم تبرم اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، والتي ترفض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، ما انفكت تطور قدراتها النووية العسكرية العدوانية . ولقد انفضحت بعض أوجه الجهد الاسرائيلي الحري في الحصول على طاقات نووية تعزز قدراتها التي حصلت عليها منذ عام ١٩٥١ وذلك عن طريق السرقة والابتزاز والافتتالات والرشاوي .

ولقد شملت عمليات الاغتيال ، العرب والاجانب حتى أصبحت مفاعراتها في هذا الشأن شبيهة بقصص مفاعرات هوليوود السينمائية . وآخر ثلاث حلقات من هذه السلسلة نسردها لكم لإدراك الاسباب الخبيثة الكامنة وراء عدم انضمام اسرائيل لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ورفضها تطبيق نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لجميع مرافقها النووية ، ورفضها إعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وكل ذلك بعد أن قامت بتفجيرها النووي المشترك مع النظام المنصري في بريتوريا عام ١٩٧٩ .

أول هذه الحلقات حصول اسرائيل ما بين عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٣ ، حسب مقال نشر في صحيفة (نيويورك تايمز) في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، على أجهزة "كريترون - KRYTRONS" وهذه الاجهزة تستعمل بالتحديد في عملية التحكم الدقيق بضبط التوقيت اللازم والمناسب لتفجير نووي ، وذلك من الاسواق الامريكية خلافا للتشريعات والقوانين الامريكية التي تمنع تصدير مثل هذه الاجهزة . وردت وسائل الإعلام الامريكية أن هذا الموضوع أحدث ضجة في الولايات المتحدة وبقي سرا مكتوما في اسرائيل . والسرية التي احيط بها هذا الموضوع تدل على أن استيراد هذه التجهيزات كان لاغراض نووية مشؤومة .

أما الحلقة الثانية فهي حصول اسرائيل على ٤٧ طنا من اليورانيوم ، بشكل مخالف للضمانات الدولية ، من لكسمبرغ . وقد اكتشف شحن هذه الكمية من اليورانيوم من قبل "الوكالة الذرية التابعة للسوق الاوروبية المشتركة" صحيفة "واشنطن بوست" - في عددها الصادر في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥

أما الحلقة الثالثة والاخيرة فهي المفاوضات التي جرت في الولايات المتحدة لإشراك اسرائيل في ميدان حرب الكواكب ، لما يسمى ببرنامج (Strategic Defence Initiative) ، ولقد كشفت هذا الموضوع مجلة "نيو أوت لوك" في عدد أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٥ . ولقد جاءت هذه الدعوة للاشتراك من قبل السيد واينبرغر وزير الدفاع الامريكي بمثابة مفاجأة سارة للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، ولقد وصفها الجنرال افرايم بوران - وهو مستشار عسكري سابق لحكومتني كل من رابين وبيغن بقوله :

(تكلم بالإنكليزية)

"إننا نتكلم عن عشرات بل مئات الملايين من الدولارات على شكل منح
للبحوث والتنمية ، ناهيك عن المستلزمات العلمية والتكنولوجية"

(واصل كلمته بالعربية)

وكل ذلك يجري في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل كذبا وبهتاناً بأن أمنها مهدد
وأن قصفاً للأهداف المحددة في العراق أو لبنان أو تونس هي عبارة عن عملية دفاع عن
النفسي .

إن على الجمعية العامة اتخاذ قرار بمطالبة مجلس الأمن بتطبيق الاجراءات التي
نص عليها الفصل السابع من الميثاق إن لم تتوقف إسرائيل عن اعتداءاتها على المرافق
الحيوية في فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة و ضد العوام والمؤسسات
العربية في أي مكان من العالم العربي . إن سياسة اليد الطويلة يجب أن تعاقب من
قبل مجلس الأمن بشكل الزامي وأن تتم مقاطعة إسرائيل في كل الميادين جماعياً
وافرادياً ومن قبل جميع الدول الاعضاء ، حيث أن سياسة اليد الطويلة بحجة الأمن تشكل
تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين . وفي مقدمة اهتمامات مجلس الأمن والجمعية
العامة وغيرها من الهيئات منع إسرائيل من فرض شروط التنمية على البلدان العربية
ولربما البلدان غير العربية ، إذ أن إسرائيل من خلال محاولات فرض الهيمنة تعمل على
إبقاء الشعب العربي متخلفاً من خلال قصفاً أو التهديد بقصف ما تعتبره ماساً بأمنها .
وكذلك يترتب على مجلس الأمن ، ويجب على الجمعية العامة أن يتخذا كل الاجراءات
اللازمة لإجبار إسرائيل على إبرام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وهي
الاتفاقية التي تحاول إسرائيل تقويض نظامها ، فإن اختل هذا النظام استشرى اقتناء
الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم . ولتتحمل إسرائيل وقتئذ نتائج مثل هذا التطور
المفجع .

السيد بامندوه (اليمن) : إن الاعوام التي مضت على قيام إسرائيل

بضرب وهدم المفاعل النووي العراقي ، اعوام حافلة باعتداءات اسرائيلية على اقطار

عربية أخرى . فبعد عام واحد بالضبط من ذلك العدوان على العراق ، قامت إسرائيل بغزو لبنان واحتلاله وما زالت تحتل أجزاء منه حتى اليوم . وفي أول شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، شهر احتفالنا بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ومرور خمسة وعشرين عاما على صدور إعلانها الشهير القاضي بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، نعم في أول الشهر الماضي - بالتحديد - وعلى سبيل المثال لا الحصر ، قصفت طائرات إسرائيل ضاحية عزلاء تقع على مقربة من العاصمة التونسية ، فقتلت وجرحت المئات من سكانها الأبرياء من تونسيين وفلسطينيين ، بينهم شيوخ وأطفال ونساء ، ناهيك عن ممارساتها العدوانية اليومية على شعبي فلسطين ولبنان .

والحقيقة أنه لا غرابة في مسلك إسرائيل ، لأنها دولة إعتمدت - في وجودها - على العدوان ، والإجرام ، ولا حاجة لي لأن أبين كيف أنها وجدت ، أصلا ، كمؤامرة دولية لاتزال بعض أطرافها تعيش معنا حتى اليوم .

وإذا كان مطلوباً منا اليوم إصدار قرار بإدانتها على عدوان إجرامي صارخ قامت به قبل قرابة أعوام خمسة ، فإنما لأن الإدانة المتكررة تمثل أضعف الأيمان . فيإسرائيل ، كما نعلم ، تستغل عجز الأمم المتحدة ، فتفعل ما تشاء ، وتقترب من الجرائم والاعتداءات ماتريد . وتشجعها على ذلك ، للألف الشديد ، دولة كبرى يغتصرخ فيها أنها حامية للسلام والأمن الدوليين ، وحريمة على مراعاة ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها . ومادام دور الأمم المتحدة يقف عند إصدار قرارات الإدانة والشجب ، ولاشيء بعد ذلك ، فليس أقل من أن ندين المعتدى وندينه حتى يعلم أنه لن يغفل من الإدانة الأخلاقية على الأقل ، إن أفلح في الإفلات من العقاب المادي ، وليعلم ، أيضا ، أن تقادم العهد على جرائمه لن يمحو من ذاكرة المجتمع الدولي نتائجها وآثارها ، ولن يسقط حقوق المعتدى عليه .

إن إسرائيل بررت قصفها لمفاعل العراق النووي بعذر لا يقل قبحاً عن الجرم الذي اقترفته .. فقد قالت انها كانت تخشى أن يستخدم العراق ذلك المفاعل في إنتاج أسلحة ذرية ، مع إن الأغراض السلمية للعراق من وراء إقامة ذلك المفاعل ، كانت واضحة وضوح الشمس ، ومعروفة لكل الدنيا . وإسرائيل - كما لا يجهل أحد - تملك العديد من المفاعلات الذرية ، وهي لا تستغلها في أغراض سلمية ، وإنما لأغراض عسكرية عدوانية . ويكفي دليلاً على هذا رفضها المستمر للقبول بالكشف على مفاعلاتها الذرية من قبل الجهات المسؤولة دولياً عن العمل على الحيلولة دون انتشار الأسلحة الذرية والنووية ، ورفضها التوقيع على المعاهدة الخاصة بعدم انتشار هذه الأسلحة .

لكن إسرائيل - كما هو منطقها دائماً وأبداً - يجوز لها ما لا يجوز لغيرها . ومن ثم ، فإن امتلاك مفاعلات ذرية حلال عليها ، حرام على غيرها - سواء كان العراق أو غير العراق من دول المنطقة ، أو من غير دول المنطقة - اللهم ألا تلك الدول التي ليس لإسرائيل قدرة عليها .

إننا مطالبون بأن نؤكد - في كل مناسبة - على إدانة إسرائيل على كل جرم تقترفه ، وكل عدوان تقوم به - مادامت الأمم المتحدة غير قادرة ، لظروف خارجة عن إرادتها ، على وضع حد لمسلك هذه الدولة التي هي ، للأسف الشديد ، عضو فيها - ولنرمخ من مبدأ أن تقادم العهد على جريمة أو عدوان لا يمكن أن ينفي المجتمع الدولي ، ولا منظمتنا هذه ، بشاعة تلك الجريمة ، أو فظاعة ذلك العدوان ، ولن يتيح للمجرم أو الجاني أن يتخفف من مسؤوليته ووزره ، أو أن يعتمد على قاعدة أن كل عدوان جديد يرتكبه يمحو من الذاكرة كل ما سبقه من أعمال عدوانية ، أو يخفف ، على الأقل ، من وقعها ، وبذلك يعمد ، كما هو حال إسرائيل الآن ، إلى محاولة حملنا على نسيان كل عدوان سابق من جانبها على غيرها ، بشن عدوان جديد ، من حين لآخر .

نعم إن إدانة المجرم مطلوبة ، وبإلحاح ، حتى لا نتيح له فرصة الاعتماد على ضعف ذاكرة المجتمع الدولي ، وعلى تقادم العهد ، فيمضي يعربد ويعربد ، ويقتل ويدمر ، معولا على ذلك الضعف وعلى عنصر التقادم ، وعلى أن كل عمل عدواني جديد يَجِبُ ما قبله .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) إن تفاصيل الهجوم الذي شنته القاعدة الصهيونية للإرهاب التي تحتل فلسطين على المنشآت النووية العراقية تناولها المتكلمون السابقون بوضوح تام . ولذلك ، ما تجنب تكرار نفس الحقائق وأركز ، بدلا من ذلك ، على جوانب أخرى لذلك العمل الإجرامي .

إن المنشآت النووية العراقية لم تكن ملكا للرئيس صدام حسين شخصا كما أنها ليست ملكا له ، فقد كانت ولا تزال ملكا لشعب العراق المسلم وفي نطاق أوسع ، ملكا للأمة الإسلامية بأسرها . إن الهجوم العسكري الذي قامت به القاعدة الصهيونية للإرهاب التي تحتل فلسطين هو من وجهة نظرنا بالضبط نفس العمل الإجرامي الذي اتسمت به الهجمات على لبنان ، أو تونس أو جمهورية إيران الإسلامية . ولهذا ، ندين بقوة الهجمات العسكرية التي قامت بها القاعدة الصهيونية للإرهاب على المنشآت النووية في العراق .

لكن الهجمات العسكرية على منشآتنا النووية تستحق نفس المعاملة . ولذلك ندين هذه الاعمال ونعتقد أنها ينبغي ألا تتكرر .

ونؤيد بصفة خاصة الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار ونصها :

"وإذ تدرك أن جميع الدول القائمة بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية تحتاج إلى ضمانات ضد الاعتداءات المسلحة على المرافق النووية،" (A/90/L.9/Rev.1)

ونحن نؤيد ذلك على أساس أن جمهورية إيران الإسلامية معنية أيضا بذلك الأمر وأن الفقرة تنطبق على العراق أيضا .

لقد تابع وفدي تعليقات ممثل القاعدة الصهيونية للإرهاب فيما يتعلق بالهجمات التي شنتها العراق بالأسلحة الكيميائية على مواطنينا، وكل ما يترتب عليها. ويؤسفني كثيرا أن أقول إن هذه الملاحظات صحيحة . وكنت أود ألا تكون كذلك . ويؤسفني كثيرا أن بعض التصرفات من جانب أعدائنا قد أعطت ذريعة للعدو الصهيوني للإدلاء بهذه الملاحظات بغية تشتيت انتباه هذه الهيئة الدولية عن الجريمة التي ارتكبها بقصف ممتلكات شعب العراق المسلم .

ومهما كانت أخطاء النظام العراقي في نظر العدو الصهيوني فإنها لاتمنعنا من اتخاذ موقف واضح فيما يتعلق بالهجوم العسكري الصهيوني على المنشآت النووية العراقية .

ان اللاكيان الصهيوني هو السبب - السبب الرئيسي - لجميع مشاكلنا في الشرق الاوسط ، وحرب العدوان المفروضة علينا لن تحول أبدا أنظارنا عن العدو الصهيوني . يجب أن يتأكد العدو الصهيوني من أنه سيعنى بأمره في وقت ما ويجب في وقت ما أن يواجه جبهة إسلامية موحدة ترفع علم فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وعلى أساس تعاليم الإسلام ، من واجب جمهورية إيران الإسلامية أن تقف مع أشقائنا وحقيقاتنا المسلمين العراقيين ، الذين اعتدى اللاكيان الصهيوني على ممتلكاتهم . ولن نسمح أبدا للعدو الصهيوني باستغلال أوجه معينة من الحرب التي تشن علينا كيما يشيع الفرقة في صفوف المعارضة الموحدة التي تتصدى بها أمة الإسلام للقاعدة الصهيونية في منطقتنا . اما فيما يتعلق بمضمون مشروع القرار المطروح أمامنا ، فنعتقد أنه ، فيما يبدو ، لا يدين بالقدر الكافي الجريمة التي ارتكبتها العدو الصهيوني ضد أشقائنا وحقيقاتنا في العراق .

فأولا ، انتهك العدو الصهيوني المجال الجوي الإسلامي للعراق ، وهو أمر يستأهل منا اهتماما خاصا. وثانيا ، اعتدى العدو الصهيوني على ممتلكات أمة الإسلام والشعب الإسلامي في العراق ودمرها . ويتمين تناول هذه الجريمة أيضا . ولتقويم أوجه القصور هذه ، يود وفدنا أن يقترح التعديل الشفوي التالي : أرجو من الممثلين إضافة الفقرة التالية لتصبح الفقرة ١ الجديدة من المنطوق :

"تدين بقوة جميع الهجمات العسكرية على أي من المنشآت النووية المكرمة للأغراض السلمية ، بما في ذلك الهجمات العسكرية من جانب إسرائيل على المنشآت النووية العراقية ."

وأنا مدرك ، ولا شك عندي في أن جميع الممثلين يذكرون ، أن الاسم الرسمي الحقيقي لهذا الكيان الممطنع في لفتنا السياسية هو قاعدة الارهاب الصهيونية ، ولكننا في هذا السياق ، سنعمل بموجب تقاليد الأمم المتحدة في استخدام اسم ما يسمى بإسرائيل في مشروع التعديل . وأرجو من الممثلين أن يتذكروا أنه بعد اقتراحنا بالتعديل هذا ينبغي أن يعاد ترقيم فقرات المنطوق . وبهذا يصبح رقم الفقرة الأصلية ١ من المنطوق هو ٢ ، و ٢ تصبح ٣ وهلم جرا .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن في نيويورك ولنا في فيينا ، والبند قيد البحث هو العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية . وأنا أورد هاتين الحقيقتين البسيطتين أولاً لأن ممثل إسرائيل - بتأييد طفيف من البعض - أفاض كثيراً في شرح أنه بالنظر الى تدابير معينة اتخذت في فيينا ، ساعود اليها بعد لحظة ، يجب أن تتخلى الجمعية العامة عن المسألة بكاملها ، وثانياً ، لاننا - أيا كان البند قيد البحث - تعودنا الاستماع الى نفس الاسطوانة المعادة من ممثل إسرائيل ، مقحماً كل انواع المسائل الدخيلة التي ينبغي أن تناقش في مكان آخر ووقت آخر ، إن صحت مناقشتها على الاطلاق .

هناك مكان آخر ووقت آخر لمعظم تلك المسائل ، وهو ليس هذا المكان وليس هذا الوقت . وبالمناسبة ، يصدق هذا أيضاً على الملاحظات المعادة التي أدلى بها ممثل إيران تواً . وسوف أركز على الموضوع قيد البحث الآن . ولكن هناك جزئين من البيان الاسرائيلي لا أستطيع تركهما دون تعليق . وقد رد ممثل الكويت ببلاغة على هذه النقطة ، لكن هناك بضع نقاط أود ابرازها .

قال السفير نيتانياهو إن السيد شارون لا يتحدث باسم حكومة إسرائيل . وإذا كنت قد استمعت اليه جيداً ، فقد قال على وجه التحديد إن أحداً لا يستطيع أن يتكلم باسم حكومة إسرائيل إلا رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو الناطق الرسمي المخصص لهذا الغرض . لكن نسي أن يخبر هذه الجمعية أنه في ظل نظام الحكومة الائتلافية

الحالية ، سيتولى حزب "اليكود" رئاسة الحكومة بعد أقل من سنة . ومن المفترض أن يصبح السيد شامير رئيسا للوزراء عندئذ . لكن السيد شارون يود أن يصبح رئيسا للوزراء .

هل بإمكانه أن يؤكد لنا أن السياسة التي يروج لها هنا ، أيا كانت ، ستكون عندئذ موضع التنفيذ ؟ تلك هي النقطة الأولى .

وهل يتعين أن ننسى ببساطة عدوان إسرائيل ونقبل أنه بعد ١١ شهرا ، سيصبح الشخص الذي هدد بتكرار ذلك العمل العدواني رئيسا للوزراء أو وزيرا للخارجية أو ربما الناطق الرسمي المخصص ، وأن ذلك لن يكون فيه بأس ؟ هل هذا هو ما يطلب من الجمعية العامة أن تفعله ؟ اني لا أراه هنا ، لكنني متأكد من أنه سوف يسمع بها قلت . والنقطة الثانية هو انه أيا كان الموضوع قيد البحث ، فإن ممثلي اسرائيل ، وبخاصة السيد نتاهياهو ، مولعون بالتحدث عن الارهاب . والواقع ان وسائط الإعلام فسي الغرب وفي هذا البلد بوجه خاص - وهو شخص مقرب من وسائط الاعلام في هذا البلد - تموره بوصفه خبيرا في الارهاب .

حسنا ، انه حقا كذلك - هذا امر لا يشير دهشتنا . نتانياهو خبير في الارهاب اذن ، شانه شأن معظم الاسرائيليين . اتمرفون لماذا ؟ لانهم هم الذين ادخلوا الارهاب الى منطقتنا والى العالم . والسيد نتانياهو يريد منا ان ننسى من الذى نصدق الملك داوود ، ومن الذى ارتكب مذابح قبية ودير ياسين . دعوني اذكره واذكر الجمعية العامة : انها منظمة ارغون زفاى ليومي . ومن كان زعيمها ؟ السيد بيغين . من الذى قتل الكونت برنادوت ؟ عمابة شتيرن . ومن كان عضوا بارزا فيها ؟ وزير الخارجية الحالي الذى اعتقد انه يمتبر عن واقع اسرائيل . وهذا ما لا يستطيع السيد نتانياهو انكاره ، لانه وزير الخارجية حاليا وكان رئيس الوزراء حتى وقت قريب وسيكون على الأرجح رئيسا للوزراء في ظرف عشرة أشهر . هؤلاء هم من ادخلوا الإرهاب الى فلسطين والى العالم العربي والى العالم . فلا غرابة في أن الارهاب اخذ سياسة اسرائيلية رسمية ولايزال كذلك .

لكن ما تقتصره اسرائيل ، وما يعتمد عليها أشخاص ارهابيون ورؤساء عمابات ارهابية كسياسة رسمية لاسرائيل يُغض النظر عنه ويُتجاهل ، ويُتهم ضحايا ذلك الارهاب وذلك العدوان وذلك التوسع بأنهم هم الارهابيون . منقرا عن ذلك مرة أخرى غدا ، ربما في جريدة نيويورك تايمز ، سيوصف الفلسطينيون بأنهم ارهابيون وتُصور اسرائيل بوصفها ضحية للارهاب . لكن هذا يعني قلب التاريخ والمنطق رأسا على عقب .

ولتأذنوا لي أن اعود الى مسألة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أولا ، ان ما حدث في الوكالة الدولية للطاقة الذرية جانب صغير للغاية مما نتحدث عنه هنا ، وهو العدوان الاسرائيلي . من الصحيح ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخذت بعض التدابير بالاضافة الى ما كان يجرى اتخاذها هنا في مجلس الأمن والجمعية العامة . وبهذا الصدد أود أن اقول ما يلي : لقد أرسلت اسرائيل رسالة تزعم فيها انها تمتثل لقرار اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد أوضحنا في كلمتنا - مثلما أوضح متكلمون عديدون آخرون من فوق هذه المنصة - ان ذلك ليس واقع الامر . وان كان ذلك كذلك ، فان كل ما نريده هو أن يحضر ممثل اسرائيل هنا الان

ويبدلي بالتصريح التالي في جملة واحدة : " ان اسرائيل لن تهاجم أية منشأة نووية تخضع كلية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية " . هل تستطيع اسرائيل ان تدلي هنا بهذا التصريح البسيط - وأنا اتوجه بسؤالي على وجه التحديد الى ممثل لكسمبرغ الذي تحدث عن ذلك والى بعض الذين لم يتناولوا الكلمة بعد من دول اوروبا الغربية الشمالية .

ان لما حدث في فيينا جانبا آخر . فقد كان هنالك قرار ثان بالاضافة الى القرار الذي اشار اليه السيد نتانياهو ، كان مقدما من العراق وبعض البلدان الاخرى . وقد حصل ذلك القرار على ٤١ صوتا مؤيدا . أما القرار الذي اقتبى منه ممثلا اسرائيل ولكسمبرغ - والذي يطلبان منا على اسامه اقفال الموضوع برمته ، لا في فيينا فحسب بل هنا أيضا - فلم يحصل الا على ٣٠ صوتا مؤيدا . ولكن بحيلة اجرائية امكن القول بأن القرار الذي حصل على ٤١ صوتا يحتاج الى ثلثي الاصوات أما الآخر فلا ، وكانت النتيجة ان اعتمد أحدهما أما الثاني فلم يعتمد . والآن ، هم أبرع ممن ان يحاولوا اختبار مثل هذه الحيل هنا وهم يعلمون انكم يا سيادة الرئيس تتبؤون مقعد الرئاسة ، ولكنهم يريدون استخدام ما حدث في فيينا لتفشية أضرار الممثلين في الجمعية العامة .

ما لب المسألة ؟ انكم تذكرون جيدا اننا عندما تعرضنا لهذا العدوان الخطير والمكث والصارخ في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، لم نذهب الى فيينا ، بل اتينا الى مجلس الامن . وكنتم يا سيادة الرئيس عضوا وقتها في ذلك المجلس وكانت المكسيك تترأسه . وعرضنا قضيتنا ، وفي الوقت نفسه سقت حجج السيد نتانياهو البالية . فما الذي حدث ؟ اعتمد قرار بالاجماع بتمويت الولايات المتحدة الامريكية بإدارتها الحالية . كان هناك صفير آخر حقا ، فقد كانت السيدة كيركباتريك تشغل هذا المنصب ، ولكنها كانت ادارة ريفان نفسها .

ففي تلك الاجتماعات نفسها كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي جرى هنا الدفاع مرارا عن تراخيها ، مديرها العام وقتها السيد اكلوند الذي أدلى ببيان مؤثر للغاية . لقد قال - وانتم يا سيادة الرئيس وجميع من كانوا حاضرين يتذكرون

ذلك - ان هذا العدوان لم يكن هجوما على العراق فحسب بل كان هجوما على ضمانات الوكالة ذاتها . وهذا اقتباس مباشر من كلمة السيد اكلوند . لقد كان العمل الاسرائيلي ، كما جاء على لسانه ، هجوما على نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي هو عماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وعاما إثر عام ، طالب مجلس الامن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اسرائيل بإخضاع منشاتها لنظام الضمانات ، لئلا نظام للضمانات مقبول دوليا . كلا ، كيف يعقل ان تفعل اسرائيل ذلك ؟ لقد رفضوا . وهم يرفضون أيضا الانسحاب من الأراضي المحتلة أو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، مثلما ترفض جنوب افريقيا التخلي عن احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وترفض الاعتراف بحقوق الاغلبية السوداء في افريقيا - فما عسانا ان تفعل ازاء ذلك ؟ ما الذي يجب على الجمعية ان تفعله ؟ الان جنوب افريقيا واسرائيل ترفضان الإمتثال لقرارات هذه الهيئة ولان الإرهاب ينال منا ، نجد انما يقولون " ها أنتم تشيرون هذه المسألة مرة أخرى . والافارقة يشيرون مسألة الفعل العنصري كل عام " وما الى ذلك .

لقد انتهينا مؤخرا من الاحتفال بالذكرى الأربعين لهذه المنظمة . وقد استمعت الى معظم - وأعترف لا الى كل بل الى معظم - الكلمات التي القيت في المناقشة العامة وفي الجزء الاحتفالي الاله من دورتنا على السواء . واذا كنت اذكر قاسما مشتركا واحدا ، أمرا تكرر ذكره طوال المناقشة ، عن أوجه قصور هذه المنظمة فانه بالتحديد عدم الامتثال لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وفي حالتنا ناميبيا والعدوان على منشآتنا النووية كانت القرارات المتخذة قد اعتمدت بالإجماع . ان الناس يتحدثون عن حق النقض ولكن في هذه الحالة لم يُمارس حق النقض لقد اتخذت القرارات بالإجماع . ولكن اسرائيل وجنوب افريقيا - اذا لم تكن قادرين على اقناعهما وارغامهما ، فانهما تمارسان كل عام ضغطا هائلا وصارخا على هذا البلد أو ذاك بحيث يصبح بمقدور جريدة مثل نيويورك تايمز ان تقول ، كما ستفعل غدا ، " ان العراق قد حصل على عدد أقل من الاصوات لقد اصيب الناس بالارهاب ، لقد وجه اللوم الى اسرائيل مرة أخرى " و " مورس

الخط على جنوب افريقيا ولكنها تخطهد السود " . نحن نعرف ان بلدانا كثيرة للامد في حالات كهذه إما انها تنخدع بهذه الحجج وإما انها تخضع لها أو تقتنع بها . نقول للامد لاننا نعتقد ان كل حالة من هذه الحالات مسمار يندق في نعش السلم والامن الدوليين وفي نظام عدم الانتشار ونظام الضمانات وربما ، وهذا أمر اكبر أهمية ، في مصادقية منظمتنا وفعاليتها ومكانتها .

منذ ١٩٨١ ونحن يقال لنا - ولن اسمي أسماء ولكن جميع الممثلين يعرفون أي بلدان أعني - ما الذي كسبتموه من انضمامكم الى معاهدة عدم الانتشار ؟ ما الذي كسبه العراق ؟ أي تأكيد حصلنا عليه بأن " منشآت تموز " ستشمل كليه بحماية نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ لم يرد مطلقا في أي تقرير لافرة التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أي تساؤل أو تحفظ بشأن امتثال العراق لنظام معاهدة عدم الانتشار .

فإذا لم تجعل المنظمة اسراييل تلتزم ، بالاقبل ، التزاما لا لبس فيه بالآلا تكرر أعمال العدوان ، بل وتخضع منشأتها الخاصة للتفتيش الدولي ، ستكون المنظمة آخذة في دق مسامير ضمة وطويلة للغاية في نعم معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات . هذا كل ما أريد أن أقول ، واقترح أنها النقاش بمقتضى المادة ٧٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، والتمس منكم طرح مشروع القرار للتصويت المسجل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تحليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 . وأذكر الأعضاء بأن مدة تحليل التصويت محددة بعشر دقائق ، وان على الوفود أن تدلي ببيانات التحليل من مقاعدها .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تود اكوادور

أن تكرر الإعراب عن موقفها القائم على مبدأ رفض التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، ورفض أى مفهوم للانتقام المسلح أو العدوان المسلح ، حتى وان طرح تحت ذريعة الحرب الوقائية غير المقبولة .

ان احترام الميثاق يعني الامتناع عن اللجوء الى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة . ومن ثم ، فان تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية أمر حتمي يؤدي الى تسهيل نزع السلاح وإطلاق الموارد لاستخدامها في الاهداف الانمائية البناءة .

ويتمتع على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات الكفيلة بتسوية الخلافات والسمي لتحقيق التقارب بين الشعوب حتى تمارس التسامح وتعيش مع بعضها البعض في سلام وحسن جوار ، وفقا لنص الميثاق .

ومن ثم فانه فيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 المطروح أمامنا الآن بشأن الاجراء الذى أعربت اكوادور عن تأييدها له مرارا وتكرارا ، ينبغي ألا نظل صامتين ازاء البيانات البناءة التي من قبيل البيان الوارد في تقرير الامين العام والذي لم يتضمنه مشروع القرار . فذلك التقرير الذى يتضمن رسالة رسمية من ممثل اسراييل الى الامم المتحدة يعكس وجهها ايجابيا لهذه المسألة .

وفضلا عن ذلك ، فإنه نظرا لان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلقت اعلانات مماثلة وبذلك أقفلت باب المناقشة في هذه المسألة ، فإنه من غير الملائم أن نعتمد مشروع قرار من شأنه أن يعيد اشارة هذه المسألة في الوكالة الدولية .

ولكل هذه الاسباب سوف تمتنع اكوادور عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 ، وبذلك نعرب عن اعتقادنا بأنه ينبغي ان نسمى الى التوصل الى نقاط الاتفاق بدلا من النقاط التي تشير الخلافات بين الدول الاعضاء ، اذا كنا نريد أن نتحرك نحو الاحترام الحقيقي لاحكام الميثاق الذي تلتزم الدول الاعضاء في المنظمة بالاخلاص لمبادئه التوجيهية ، واحترامها سواء كانت من الدول المؤسسة أو لم تكن ، ولاسيما في هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعين لوضع ميثاق الامم المتحدة .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف كندا

في ادانة الهجوم العسكري الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١ امر معروف تماما ، وقد أعربنا عنه كثيرا في هذا المحفل وفي محافل أخرى .

ومع ذلك ، فان مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 بصورته الحالية ، يمثل بعض الصعوبات الخطيرة لوعد بلدى . وفي رأينا ان مشروع القرار غير مناسب لعدد من الاسباب :

أولا ، ان المؤتمر السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عقد في ايلول/سبتمبر من هذا العام اعتمد قرار الوكالة ٧٦٥ ، الذى استجاب بصورة كاملة للكثير من النقاط المشاره في النص المطروح امامنا . ولذلك ، كان ينبغي الانتهاء من نظر هذه المسألة في الوكالة وفي هذا المحفل على حد سواء بعد أربعة أعوام من دراستها .

ثانيا ، ان النص المطروح امامنا لا يأخذ هذا الامر في اعتباره على نحو مناسب ، بل يسمى الى إشارة المسألة من جديد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

شالسا ، ان كندا لا تستطيع تأييد المطلب الوارد في الفقرة الثالثة والذي يدعو الى فرض مزيد من التدابير التقيدية على اسرائيل ، ولا ان تؤيد الخداء الوارد في الفقرة السابعة الذي يحول دون تعاون منظمات ، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية مع كل الدول الاعضاء فيها بما في ذلك اسرائيل .

واخيرا هناك بعض الجوانب التي تحظى بتأييدنا في هذا النص ، مثل دعوة اسرائيل اخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية ، وهو موقف تؤيده كندا بالنسبة لجميع الدول التي تكون في مواقف مماثلة . وبالرغم من ذلك ، لا يسمع كندا إلا ان تصوت ضد مشروع القرار وبسبب البنود الباقية في النص .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا ، لاننا نعتقد اعتقادا راسخا بان الموضوع الذي يعالجه هذا النص قد حسمه نهائيا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايلول/سبتمبر ، بعد أربع سنوات من الدراسة الشاقة والمضنية .

وكما يعرف جميع ممثلي الدول الاعضاء ، اعتمد مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا انتهى فيه الى ان اسرائيل ، " قد آلت على نفسها ألا تهاجم المناطق النووية المكرمة للأغراض السلمية في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الاوسط أو في أي مكان آخر من العالم " .

ومن ثم فقد أكدت اسرائيل صراحة على قبولها هذا الالتزام في مؤتمر الوكالة وفي البيان الذي ادلى به المدير العام للجنة الطاقة الذرية في اسرائيل في ٢٦ ايلول/سبتمبر بناء على توجيهات من وزير خارجية اسرائيل . وقد عمم ذلك البيان في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر كوثيقة من وثائق الجمعية العامة .

ان محاولة فتح المناقشة في هذا الموضوع تتعارض مع الدوايا التي أعربت عنها أغلبية الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وترى الولايات المتحدة ان هذه المسألة قد انتهت ، ومن ثم ، تعتبر ان مشروع القرار المطروح أمامنا ما هو إلا محاولة غير موفقة لإعادة فتح باب النقاش في هذا الموضوع مرة أخرى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن احيط الجمعية علما بأن

البلدان التالية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/40/L.1/Rev.1 وهي : بنغلاديش وكوبا وماليزيا .

تبت الجمعية أولا في التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل جمهورية ايران الاسلامية . ويصبح هذا التعديل في حالة اعتماده الفقرة ١ ، وسيعاد ترقيم الفقرات التالية تبعا لذلك . وفيما يلي نص التعديل :

" تدين بقوة جميع الهجمات العسكرية على أى من المنشآت النووية المكرمة للاغراض السلمية ، بما في ذلك الهجمات العسكرية من جانب اسرائيل على المنشآت النووية العراقية " .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ،

بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ،

بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

مصر ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،

باكستان ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية

السعودية ، السنغال ، سيشيل ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،

السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتحمسون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ،
بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، الكامبيرون ، كندا ، فيليبي ،
كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،
اكوادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فرنسا ، ألمانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ،
ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، لبنان ، ليبيريا ،
لكسمبرغ ، ملاوي ، مالي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ،
سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، اسبانيا ،
تركيا ، أوغندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد التعديل بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٥٠ عن التصويت * .

* بعد ذلك أبلغ ممثل غامبيا الامانة العامة أنه كان يخوئ التصويت

مؤيدا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبدأ الجمعية العامة الآن

التصويت على مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 بصيغته المعدلة ككل ، على أن يصبح الجزء المعدل الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار ، وسيعاد ترقيم الفقرات الأخرى وفقا لذلك .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ،
بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية
الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا
الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ،
الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، الصومال ، سرى لانكا ،
السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية ، أيسلندا ، إسرائيل ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، بربادوس ، بوليفيا ، الكامبيرون ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، أكوادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فرنسا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، أيرلندا ، إيطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليبيريا ، ملاوى ، المكسيك ، نيوزيلندا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، البرتغال ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، إسبانيا ، أوروغواى ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار (A/40/L.9/Rev.1) بميفته المعدلة ككل بأغلبية ٨٨ صوتا

مقابل ١٣ صوتا وامتناع ٣٩ عن التصويت (القرار ٦/٤٠)* .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطى الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم بعد التصويت وأود أن اذكر الأعضاء بأن مدة تعليل التصويت محددة بعشر دقائق .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدانت السويد بوضوح هجوم إسرائيل على المنشأة النووية العراقية في عام ١٩٨١ وهذه الادانة مسجلة . وما من شك بأن حكومة السويد تعتبر أن شن مثل ذلك الهجوم امر خطير سواء

بعد ذلك ، أبلغ ممثل غامبيا الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت

*

مؤيدا .

وقع على العراق او على أي بلد آخر في العالم . كما أننا نؤيد تماما دعوة اسرائيل لاختراع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبناء عليه ، يأسف وفد بلادي لأنه اضطر أن يصوت صلبا على مشروع القرار الذي اعتمد للتو وصوب قرارنا هذا هو ان النم يتضمن بعض العناصر التي لا يقبلها وفد بلادي . وأشير بالتحديد الى الفقرة السادسة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق . فبحوى هذه الفقرات يتنافى تماما مع العناصر ذات الصلة للقرار ٤٤٣ الذي قدمته بلدان الشمال والذي اعتمدته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ شهر تقريبا . وعلاوة على ذلك ، ترى السويد أن مسألة متابعة قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) يجب ان تترك للمجلس نفسه . وحكومة السويد تتبع سياسة واضحة شابتة فيما يخص الاهمية التي تعلقها على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصانة التي تتمتع بها المنشآت النووية المكرمة للأغراض السلمية . ولهذا ، نأسف أصفا عميقا لأنه لم يكن امامنا بديل إلا التصويت ضد مشروع القرار الذي اعتمد للتو .

السيد فرويدن شوي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

امتنعت النمسا عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد لتوه . وهذا لا يغير من موقف النمسا بشكل عام ، أي ادانتها الشديدة لهجوم اسرائيل على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١ . ولا تعتبر النمسا ان التعديلات التي ادخلت على مشروع القرار المعتمد للتو بالمقارنة مع القرار ١٤/٣٩ تفي بالغرض المطلوب .

السيد بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ما فتئت المكسيك

تؤيد مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع المثير للقلق ، والتي تطرح على مجلس الامن والجمعية العامة منذ عام ١٩٨١ ، وبالإضافة الى ذلك ، كان لي شرف الاشراف على المشاورات التي ادت الى اعتماد قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) بالاجماع في حزيران/يونيه ١٩٨١ يوم كنت رئيسا لمجلس الامن . ووفقا لذلك ، صوتنا منذ دقائق قليلة مؤيدين التعديل الذي قدمه وفد ايران .

ومع ذلك ، رأينا انه كان علينا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 بميفته المعدلة ككل . وهناك أسباب عديدة لذلك ، أهمها ان وفد بلدي يعتقد انه كان من الافضل ان يتضمن مشروع القرار المعتمد للتو كل النتائج التي توصل اليها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي انعقد مؤخرا . فقد اعتمد المؤتمر السنوي التاسع والعشرون للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي انعقد منذ شهر تقريبا القرار ٤٤٣ بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ حول هذا الموضوع بالذات . وللأسف لم يرد محتوى قرار الوكالة بشكل مناسب في القرار الذي اعتمدناه للتو .

السيد فارمر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنعت

استراليا عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع ، وقد انبنى ذلك جزئيا على ادانتنا القاطعة التي اعربنا عنها في حينه لهجوم اسرائيل على المنشأة النووية في العراق منذ أربع سنوات . فما من شيء تبدل كي يؤدي بنا الى تغيير موقفنا ، أي أن هذا الهجوم كان خرقا لقواعد السلوك الدولي .

إن استراليا تؤيد نظام عدم الانتشار الدولي والدور الحيوي الذي تخطط به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا سيما نظامها المعني بالضمانات الذي يدعم هذا النظام . وبالتالي ، تشعر استراليا بقلق تجاه أي عمل يمس ذلك النظام . وهناك عناصر واردة في مشروع القرار الذي اعتمد للتو يدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للتدخل في أمور خارجة عن المجال المحدد لملاحياتها ، الامر الذي قد يؤشر على استمرار حسن سير العمل التقني في الوكالة .

ومن النقاط التي اهتم بها الوفد الاسترالي اهتماما خاصا النقطة المتعلقة بالصياغة الواردة في الفقرتين ٤٣ من منطوق قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . فالفقرتان تمثلان بدقة الموقف الذي اتخذته اسرائيل والذي التزمت فيه بـلاً تهاجم المنشآت النووية السلمية في العراق وغيره من البلدان في الشرق الاوسط أو أي مكان آخر . وينظر الوفد الاسترالي الى الفقرتين ٣٥ من القرار الحالي على ذلك الضوء . فنحن نرى في الواقع ان قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشير التساؤل حول ما اذا كان الاستمرار في بحث هذه المسألة في هذا المحفل أو في أي محفل دولي آخر يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابية .

اما الدعوة الواردة في الفقرة ٤ من منطوق القرار بأن تضع اسرائيل كل منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فتؤيدها استراليا تمام التأييد .

وعلاوة على ذلك ، يطلب في الفقرة ٨ من منطوق القرار ان يواصل مؤتمر نزع السلاح المفاوضات من أجل التوصل فورا الى ابرام اتفاق بشأن منع الهجمات العسكرية على المنشآت النووية . لقد تولت استراليا هذا العام رئاسة الفريق العامل المخصص والمعني بهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح . وقد تسنى احراز تقدم حقيقي في ذلك الفريق العامل بفضل الروح البهائية التي مادته . لذلك ، نرحب بادراج هذه الفقرة . لكننا ، مع ترحيبنا هذا ، لا نقلل من شأن الصعوبات التي تحول دون الابرام الفوري لاتفاق بشأن هذه المسألة ، كما طلب في هذه الفقرة . فمثل هذه التوقعات لن تكون واقعية في هذه المرحلة . ومع ذلك ستواصل استراليا الاسهام في أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة عملا على أن يتوصل المؤتمر الى ابرام اتفاق في أقرب وقت ممكن .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت

وفد البرازيل مؤيدا مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 رغم ان هذه الوثيقة تتضمن عددا

من أوجه القصور الخطيرة ، وبالرغم من الحقيقة المتمثلة في انه لم يتح لنا غير ٢٤ ساعة للقراءة والتحليل والتصويت على هذا النص . وهذا اجراء غير طيب ، لا سيما ونحن نعالج مسألة بهذه الأهمية .

ومن أكثر أوجه القصور خطورة في هذه الوثيقة خلوها من إي اشارة الى التقرير الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/40/783 ، وهو تقرير طلبته الجمعية العامة ذاتها ، وله صلة مباشرة بالفقرة ١ من منطوق هذا القرار ، ومن ثم كان يتعيّن أن يؤخذ في الحسبان .

كما أن الفقرة السادسة من ديباجة القرار ترد بها عبارة : "المعايير المعترف بها دوليا لتعريف المنشأة النووية السلمية" وأنا أشك ان كان هناك من يستطيع ان يقول لنا ما هي "المعايير المعترف بها دوليا" ، التي تشير اليها هذه الفقرة .

اما الفقرة ٤ من منطوق القرار - وكانت الفقرة ٣ من المنطوق من قبل - فتجاهل ، فيما يبدو ، الحقيقة المتمثلة في أن هذه المسألة محبت من جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن الواضح ان هذه الفقرة تحاول ان تعيد - من خلال الجمعية العامة - فتح باب ما اقفل في فيينا . وهي تتضمن في رأينا قصورا في الدقة المفاهيمية له بعض الأهمية* .

وأما الفقرة ٨ من المنطوق ، فتستحق بعض الدراسة فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكن هذا أيضا لم يتم .

وقد صيغت الفقرة ٩ من المنطوق بلغة غير دقيقة تماما ، ولا بد من تحسينها . ولو كان أتيح لنا وقت أكثر قليلا ، ولم نتعرض للضغط الناجم عن تحديد الوقت بفترة ٢٤ ساعة ، لكان بالامكان ان نضع صيغة قرار أقوى ، كان من شأنه بالتأكيد ان يحظى بتأييد اكبر مما حصل عليه هذا القرار .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اويوي (غابون) .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يعتقد وفد

بلدي انه من المهم ان يسجل انه صوّت لصالح مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 بدافع من موقفنا المبدئي ، وهو ادانة جميع انتهاكات القانون الدولي ، علاوة على ادانة استخدام القوة بما يتعارض تعارضا صارخا مع الالتزامات الواضحة التي قطعتها الدول الاعضاء على انفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك ، كنت أفضل لو أثير في إحدى فقرات الديباجة الى تقرير الأمين العام الذي عمّم بالوثيقة A/40/783 ، وتضمن البيان الذي أدلى به المدير العام للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية .

وعلاوة على ذلك ، يتمسك وفد بلدي بموقفه فيما يتعلق ببعض المفاهيم التقنية الواردة في فقرات كل من الديباجة ومنطوق القرار والتي لا تتفق مع القرارات المعتمدة في إطار اللجنة الدولية للطاقة الذرية .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد أدان

وفد بوليفيا دائما أي انتهاك للقانون الدولي . وفي هذه المسألة ، أدان العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية السلمية العراقية . ونحن نكرر الآن هذه الادانة . ونعتقد انه يتعين على مجلس الأمن أن يكفل تنفيذ قراره ٤٨٧ (١٩٨١) .

إلا أننا امتنعنا بالرغم من ذلك على التصويت على مشروع القرار A/40/L.9/Rev.1 لأنه قُدم متأخرا جدا ، كما تضمن بعض العيوب التقنية فيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالإضافة الى ذلك ، لم يشر الى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/783 .

السيد بوخي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد أعرب وفد

الارجنتين مرارا وتكرارا عن ادانته القوية لعدوان اسرائيل على المنشآت النووية العراقية ، وما ترتب على ذلك العدوان من آثار خطيرة على النظام الدولي المستقر للاستخدام السلمي للطاقة الذرية . وفي هذا الصدد ، صوتنا لصالح مشروع القرار الذي أصبح قرار الجمعية العامة ١٤/٣٩ .

وبعد ظهر اليوم ، أُدخلت بعض التعديلات على مشروع القرار A/40/L.9 . ونحن نأمل لاننا لم نُعط الوقت الكافي للنظر في هذه التعديلات نظرة شاملة . وفي هذه المناسبة ، اضطررنا ، لاسباب مبدئية تتعلق بمسألة الضمانات التي لم تُغط بشكل يرضينا في مشروع القرار الاخير ، الى الامتناع عن التصويت عليه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند ٢٩ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠